

البرنامج الاستثماري البلدي التشخيص الفني

(98)



دور البلدية في إعداد برنامجها الاستثماري على مستوى التشخيص الفني والبرمجة والتمويل والإنجاز والتقييم والمتابعة

الإطار القانوني:

- [الأمر عدد 3505 لسنة 2014](#) المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 المتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية،
 - [قرار وزير الداخلية ووزير المالية المؤرخ في 13 جويلية 2015](#) المتعلق بضبط الشروط الدنيا المستوجبة لتحويل المساعدات السنوية من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إلى الجماعات المحلية المنقح بقرار وزير الشؤون المحلية والبيئة ووزير المالية المؤرخ في 14 نوفمبر 2017،
 - [قرار وزير الداخلية ووزير المالية المؤرخ في 29 ديسمبر 2015](#) المتعلق بضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية المنصوص عليها بالفصل 11 من الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014،
 - قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة ووزير المالية مؤرخ في 25 ديسمبر 2018 يتعلق بضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية،
- مراجع أخرى:**
- رابط لتحميل وثائق إعداد المخطط السنوي للاستثمار من موقع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية:

تمهيد:

تلعب البلدية دورا محوريا في إعداد برنامجها الاستثماري على مستوى التشخيص والبرمجة والتمويل والإنجاز والتقييم والمتابعة، بما يؤهلها للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه متساكنيها باعتبارها الهيكل الأساسي للتنمية داخل منطقتها الترابية وتولى المصالح البلدية الفنية والمالية القيام بجدد وتقييم دقيق لمختلف التجهيزات والمرافق المنجزة خلال البرامج البلدية المتعاقبة.

على ضوء هذه النتائج يتم ضبط وترتيب الأولويات فيما يتعلق بالمشاريع ذات الصلة بتحسين ظروف عيش المتساكنين ومشاريع التهيئة والتهذيب والمشاريع الاقتصادية وبعث المنشآت الجماعية واقتناء التجهيزات الإعلامية ومعدات النظافة والطرق وإنجاز المشاريع المشتركة، فضلا عن تعهد وصيانة المنشآت البلدية.

تقدم هذه الجاذبة منهجية ومحتوى التشخيص الفني للبلدية والخطوط المرجعية لإنجازه.

1. الجرد والتشخيص الفني:

تتمثل عملية الجرد الفني في تعداد مختلف البنى التحتية والمرافق وتوزيعها الجغرافي ومساحاتها، وكذلك المعدات المتوفرة بالبلدية. أما عملية التشخيص الفني فتتمثل في الوصف الدقيق لحالة مختلف تلك البنى التحتية والمرافق والخدمات التي تؤمنها البلدية وتوزيعها الجغرافي واستخلاص النتائج المتعلقة بذلك، كما يتم التحليل الكيفي لجودة الخدمات المسداة ومدى استجابتها لحاجيات المتساكنين. ويخص التشخيص جانبين:

1.1. التشخيص المجالي:

ويتم التشخيص على مستويين:

- مستوى كامل المنطقة البلدية وذلك بالنسبة إلى التجهيزات والمرافق الكبرى (دور الثقافة والمتنزهات والمقابر...)
- مستوى مناطق الأحياء وذلك بالنسبة إلى البنية التحتية ومرافق القرب (الطرق والتطهير والمساحات الخضراء وملاعب الأحياء...) وتتم عملية التشخيص بتقسيم المجال البلدي إلى مناطق متفارقة من حيث الحجم والمساحة وذلك بالنسبة إلى المنطقة البلدية ككل وتراعى في هذا التقسيم خصوصية كل منطقة وحدودها والتمركز العمراني وتناسق النسيج العمراني داخلها (عدد السكان والكثافة ونوعية السكن، فردي أو عمودي).

ويعتمد التشخيص المجالي على المنهج الوصفي التحليلي ويشمل العناصر التالية:

1.1.1. تقسيم البلدية إلى مناطق طبقا لمعايير موضوعية:

يتم تقسيم المجال البلدي إلى مناطق، لكل منها خصوصية وحدود واضحة ومركزية عمرانية. وبراعى في ذلك تناسق النسيج العمراني داخل كل منطقة من حيث عدد السكان، ونوعية السكن، الارتفاع، الكثافة... مع ضرورة ضبط حجم المناطق حتى يكون متقاربا وموضوعيا من حيث المساحة وذلك بالنسبة إلى المنطقة البلدية ككل. وبالنسبة إلى البلديات كبيرة الحجم، يتم تقسيم الدوائر البلدية إلى مناطق.

2.1.1. جرد وتشخيص شبكة الطرق:

يقصر الجرد والتشخيص على الطرق البلدية وتتم هذه العملية على ثلاث مراحل:

أ- المرحلة الأولى: تخصص لتحليل هيكلية شبكة الطرق بالمنطقة البلدية (طرق جديدة، طرق مبرمجة بمثال التهيئة العمرانية، طرق بلدية مهيكلة تحتاج إلى توسعة أو إعادة تهيئة).

ب- المرحلة الثانية: يتم جرد الطرقات البلدية وتصنيفها (طرقات رئيسية وطرقات ثانوية).
ت- المرحلة الثالثة: يتم تشخيص حالة الطرقات (الرصف ومنطقة الطبقة وبقية الطبقات المكونة للطريق).

3.1.1. توفر مختلف الشبكات العمومية:

تتمثل هذه العملية في تشخيص حالة مختلف الشبكات العمومية مرجع نظر البلدية (التنوير العمومي والتطهير وتصريف مياه الأمطار والماء الصالح للشرب) بالإضافة إلى توفير معطيات حول نسبة الربط بها.

4.1.1. البناءات البلدية:

تتم العملية من خلال جرد مختلف البناءات البلدية المتوفرة وتشخيص حالتها ومقارنة نتائج الجرد بما جاء بمثال التهيئة العمرانية المصادق عليه وتحديد الأسباب التي حالت دون إنجاز البناءات المبرمجة به.

5.1.1. المشاريع الاقتصادية:

تتم العملية من خلال جرد كافة المشاريع الاقتصادية الموجودة بالبلدية، وتشخيص حالتها والنظر في مدى تلبية احتياجات المتساكنين وخصوصيات البلدية، ومقارنة نتائج الجرد بما جاء بمثال التهيئة العمرانية المصادق عليه، وتحديد الأسباب التي حالت دون إنجاز المشاريع المبرمجة به، ومقارنة نتائج الجرد مع توجهات مختلف الأمثلة المديرية المعدة في الغرض (أسواق الجملة والمساحات وأسواق الإنتاج).

6.1.1. التجهيزات العمومية المشتركة:

تتم العملية من خلال جرد وتشخيص التجهيزات العمومية المشتركة الموجودة بالمنطقة البلدية وحالتها، والنظر في مدى تلبية احتياجات المتساكنين ومقارنة نتائج الجرد بما جاء بمثال التهيئة العمرانية المصادق عليه، وتحديد الأسباب التي حالت دون إنجاز التجهيزات المبرمجة به.

7.1.1. المساحات الخضراء:

تنقسم المساحات الخضراء إلى صنفين:

- الفضاءات الكبرى: تضم هذه الفضاءات المساحات الخضراء التي تهم كامل البلدية كالمساحات والمساحات العمومية المركزية وحدائق الحيوانات.
- الفضاءات الصغرى: تضم هذه الفضاءات المساحات الخضراء التي تهم المناطق وفقا للتقسيم المجالي كالحدايق العمومية الداخلية والفضاءات المخصصة للأطفال.

8.1.1. المشاريع البيئية:

يتم جرد المشاريع البيئية القائمة والمتعلقة بالتصرف في النفايات الصلبة (مراكز التحويل، المصبات المراقبة والعشوائية) ثم تشخيص حالتها.

2.1. تشخيص وسائل البلدية:

وتتمثل في المعدات والتجهيزات والوسائل الإعلامية.

1.2.1. معدات النظافة والطرقات:

يتم جرد معدات النظافة والطرقات المتوفرة بالبلدية وتشخيص حالتها وتوزيعها على مختلف المصالح المستغلة لها بالإضافة إلى المناطق التي تستعمل فيها.

2.2.1. المعدات الإعلامية:

يتم جرد المعدات الإعلامية المتوفرة بالبلدية وتشخيص حالتها وتوزيعها على مختلف المصالح المستغلة لها.

3.2.1. التطبيقات والبرمجيات الإعلامية:

يتم جرد التطبيقات والبرمجيات الإعلامية المتوفرة بالبلدية ومدى تلبية احتياجات ومؤهلات المستعملين لها.